# ٩ مِن حَرْبِ المَرافِئ إلىٰ حَرْبِ التحْرير

حرب المرافىء لم تكن الحرب الأولى، وإنما الحرب الثانية في عهد الهوى، عهد العماد عون، خلال مصادرته السلطة على المناطق الشرقية.

أما الحرب الأولى فكانت مع حلفائه السابقين «القوات اللبنانية»، التي انفجرت بعد بضعة أيام من عودتنا، وعودة العماد عون من لقاءات تونس مع اللجنة العربية السداسية.

كان شهر شباط (فبراير) ١٩٨٩ حافلاً بالاشتباكات الدامية في المناطق الشرقية بين وحدات الجيش التابعة للعماد عون وميليشيات «القوات اللبنانية». فكانت جولات من العنف المجنون انتهت باتصالات بين الطرفين عبر الوسطاء، وبنداء مؤثر أطلقه البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير في ١٩٨٩/٢/١٥ داعياً إلى وقف النار فوراً. فأعلنت هدنة وتوقف القتال. وتواصلت المحادثات بين الطرفين لتتوج بإعلان اتفاق بينهما في ١٩٨٩/٢/٢٢، وافقت القوات اللبنانية بموجبه على تسليم الحوض الخامس من مرفأ بيروت، الذي كان في عهدتها، إلى قيادة عون.

ورشحت مع إعلان هذا الاتفاق معلومات عن عزم العماد عون على إرسال مذكرة إلى الدول المصدّرة إلى لبنان وشركات الشحن والتأمين فيها يبلغها فيها قرار «الحكومة العسكرية» بمنع تفريغ البضائع المستوردة إلى

لبنان إلا في المرافىء الشرعية. وفي اليوم التالي أعلن عن إخلاء «القوات اللبنانية» الحوض الخامس وعن إلغاء الحاجز المالي الذي كانت تنصبه في منطقة البربارة على طريق الشمال. وورد في الأنباء عن العماد عون أنه يعتزم إحياء الغرفة البحرية لضبط حركة الملاحة.

وفي ١٩٨٩/٢/٢٥ صدر بيان يفيد أن اجتماعاً عقد في قصر بعبدا، ضمّ ضباطاً كباراً من قيادة الجيش وقياديين في «القوات اللبنانية»، وذلك للبحث في الاشتباكات التي وقعت خلال الأسبوع السابق، «وتم الاتفاق في شكل نهائي وفي العمق على إزالة الأسباب التي أدّت إلى الاشتباكات. كما اتفق على آلية تنظيم العلاقات المستقبلية في شكل ثابت وواضح. ونتيجة لذلك تمّ تشكيل هيئة سياسية عسكرية دائمة، تباشر عملها فوراً، على أن تكون أولى مهامها السهر على تنفيذ الاتفاق ومنع تكرار ما حدث».

وفي اليوم عينه، اجتمعت حكومة عون العسكرية وقررت فتح معبر المرفأ بعد يومين، وأعلنت أيضاً قراراً بإقفال المرافىء غير الشرعية «وتنظيم الملاحة في المياه الإقليمية اللبنانية».

هذه العبارة الأخيرة في قرار حكومة عون كانت بمثابة إيذان بإعلان الحرب. فقد أخذت حكومة عون على عاتقها «تنظيم الملاحة في المياه الإقليمية» ليس فقط قبالة الشواطىء التي تسيطر قواته عليها وإنما على طول السواحل اللبنانية برغم أن الجزء الأكبر من هذه السواحل كان خارج سيطرته. وهكذا ظهر جليًا أن الحرب التي أعدّ لها عون لم تكن لمجرد تنظيم الملاحة وضبط العائدات الجمركية، وإنما كانت تحت هذه الذريعة لبسط سيطرته على طول الساحل اللبناني. وهذا ما لم تكن حكومتنا الشرعية، ولا القوى العسكرية الداعمة لها، لتسلّم أو تسمح به.

على صعيد الموقف المبدئي، أدليت في ١٩٨٩/٢/٢٧، بصفتي رئيساً للحكومة الشرعية، بتصريح قلت فيه «إننا نرحب بالخطوة المتخذة باستعادة مرفأ بيروت الشرعي، فنحن كنا دوماً نطالب باسترداد المرافق العامة إلى سلطة الدولة بعدما وضعت الميليشيات اليد عليها في بداية الأحداث،

وكان ذلك سبباً لاستنزاف الدولة عافيتها المالية والليرة اللبنانية قوتها ومناعتها. لذلك فإن أية خطوة تتخذ في سبيل تصحيح هذا الوضع سنعمل على مقابلتها بخطوات. وقد أعطينا التعليمات لإعادة تنشيط الأجهزة الجمركية في كل المرافىء الشرعية بما يضمن انتظام العمل فيها واستعادة حقوق الدولة كاملة. أما المرافىء غير الشرعية، فنحن أمام أحد احتمالين في شأنها: فإما أن نعمد إلى إقفالها فوراً، أو أن نلجأ إلى تدبير انتقالي مؤقت باستحداث نقاط جمركية في هذه المرافىء تمهيداً لإلغائها في مرحلة لاحقة. ومما يدعونا إلى التفكير في الاحتمال الثاني، أي التريث في إقفال المرافىء غير النظامية واستحداث نقاط جمركية مؤقتة فيها، هو خوفنا من احتمال تكرار تجربة قاسية مررنا فيها، عندما لجأ سوانا (العماد عون) إلى إقفال المعابر بين شطري العاصمة، فحرم الناس حتى من القمح والطحين والغاز وسائر المواد الحياتية، فاضطررنا إلى استيراد بعضها مباشرة عبر تلك المرافىء».

وفي ١٩٨٩/٣/١ عقد مجلس الوزراء، الذي أتولى رئاسته، جلسة في غياب الوزير وليد جنبلاط لوجوده في دمشق، وأصدر على الأثر بياناً جاء فيه أن المجلس بحث «قضية المرافىء وفتح معبر المرفأ. وقد أكد على قراراته السابقة بفتح كل المعابر لكل المواطنين من دون أية عوائق» وذكّر بالتعليمات «المعطاة لقيادة الجيش وقوى الأمن بتسهيل فتح معبر مرفأ بيروت وإعادة تنشيط الأجهزة الجمركية والأمن العام في جميع المرافىء، واستحداث نقاط جمركية ومراكز للأمن العام بصورة انتقالية في المرافىء غير النظامية لتأمين حقوق الخزينة كاملة وتنفيذ الأنظمة والقوانين تمهيداً لمنع هذه المرافىء وإلغائها. . . واتخاذ التدابير وكافة الإجراءات التي تؤمن عودة العمال وشركات التفريغ وسائر أصحاب الحقوق إلى عملهم في مرفأ بيروت في حرية وأمان».

مما يذكر، أنني كنت على رأس حكومة خماسية تضم اثنين من قادة الميليشيات، وكلاهما يدير مرفأ غير نظامي. ولقد أثار قرار مجلس الوزراء الأخير حفيظة الوزير جنبلاط وكان ذلك سبباً لأزمة عابرة داخل حكومتي.

ولما كان العماد عون يصرّ على بسط سيطرته بالقوة على المياه الإقليمية اللبنانية كافة، برغم أن قوى أخرى مناهضة له وداعمة لحكومتنا كانت تسيطر على الجزء الأكبر من الساحل، ولما كان قد باشر فعلاً فرض الحصار، اعتباراً من ١٩٨٩/٣/٦، بحراً على المرافىء الخارجة عن سلطته المباشرة، مستخدماً القوة العسكرية التي تتصرف بها الغرفة البحرية التابعة له، فقد أمسى الوضع ينذر بشرّ مستطير. وهذا ما حداني إلى وضع مذكرة توضيحية بالإنكليزية (تأميناً لسرعة التبليغ)، شرحت فيها موقف حكومتي من المرافىء في ضوء قرار مجلس الوزراء. وبعثت بهذه المذكرة إلى سفراء الدول العربية والأجنبية في لبنان، حملها إليهم موفد خاص مني. وقد استهْللتُ المذكرة بالقول محذّراً: «بدأ الحصار البحري المفروض على حركة الملاحة المتجهة إلى المرافىء غير النظامية التي تقع إلى الجنوب من بيروت، يستثير الحديث الجدّي عن احتمال الرد بالمثل. وهذا ما يخشى أن يؤدي، إذا ما حصل لا سمح الله، إلى انهيار الوضع الأمني عموماً... هذا الأمر لا بد من العمل على تفاديه...» واختتمت المذكرة بالقول مناشداً: إن «المطلوب عاجلاً بذل كل جهد ممكن لمنع أي تدهور في الوضع العام، وتجنيب الشعب اللبناني ما قد يترتب عليه من عواقب مأسوية».

ولكن السيف سبق العَذَل، وبدأ الوضع يتدهور سريعاً، أولاً بالتوتر على جبهة سوق الغرب في الجبل، ثم بالقذائف التي أخذت تنهمر على مرفأ بيروت رداً على الحصار المفروض على المرافىء الواقعة خارج سيطرة العماد عون. وسرعان ما تطور التوتر الأمني المتصاعد إلى حرب شاملة مدمرة بدءاً بالتفجير الرهيب الغادر يوم ١٩٨٩/٣/١٤ حينما تداخلت حرب المرافىء في ما سمّي حرب التحرير.

صبيحة ذلك النهار، فجأة ودون سابق إنذار، فتحت قوات العماد عون نيران مدافعها الثقيلة على شوارع بيروت الغربية وأحيائها، فيما كان المواطنون متوجهين من منازلهم إلى مراكز أعمالهم، والتلامذة إلى مدارسهم، فحصدت خلال دقائق معدودة أربعة وأربعين قتيلاً وأوقعت ١٤٥

جـريحـاً، جميعهم من الأبـريـاء العـزّل. ثم احتـدم التـراشق المـدفعي والصاروخي عنيفاً بيَن المنطقتين في جولة ثانية بعد الظهر، وما غابت شمس ذلك النهار إلا والعماد عون يطل علينا من خلال شاشـة التلفزيـون ليعلن بانفعال ظاهر ما سمّاه حرب تحرير ضد القوات العربية السورية العاملة في لبنان. فكان ذلك إيذاناً ببداية مرحلة لم يشهد لبنان نظيرها من قبل في ما تميزت به من قتل وتدمير وتهجير.

ومما يذكر أنه، عندما تجدد القتال بين العماد عون و «القوات اللبنانية» في عام ١٩٩٠، اتهم العماد عون «القوات» بأنها هي التي كانت تقصف بيروت الغربية. فرد عليه الدكتور سمير جعجع، قائد «القوات اللبنانية» بأن قواته كانت تفعل ذلك بالاتفاق مع قيادة عون وبالتنسيق معها.

بعد أكثر من شهر، وتحديـداً بتاريـخ ١٩٨٩/٤/٢٦، عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في تونس على مستوى وزراء الخارجية للبحث في تطورات الوضع في لبنان. فأوفدتُ إلى تـونس صديقي اليـاس سابـا لإجراء الاتصالات اللازمة مع المجتمعين ومتابعة أعمالهم عن كثب نيـابة عني. وقد صدر بعد الاجتماع في اليوم التالي بيان تضمّن عدة قرارات منها الدعوة لوقف إطلاق النار اعتباراً من ظهر ١٩٨٩/٤/٢٨، ورفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق البحرية والبرية والجوية، وفتح المعابر لمدة ثـلاثة أشهـر وتكليف ممثل رئيس اللجنـة السداسيـة وممثل الأمين العـام للجامعة بإيجاد حل ثابت ونهائي لهذه المسألة مع الأطراف اللبنانية المعنية، وتشكيل فريق من الدول الأعضاء لمراقبة وقف إطلاق النار ورفع الحصار عن المرافق والمعابر، على أن يرتبط مباشرة بالأمين العام.

جاء القرار متلاقياً مع مطلبنا ووجهة نظرنا. وقد جاء مصداق ذلك في الرسالة التي تلقيتها من الأمين العام الشاذلي القليبي، وتلقى العماد عون مثلهـا، إذ جاء في الـرسالـة: «نلفت نظركم إلى أن الفقـرة الثـانيـة من القرار الصادر عن مجلس الجامعة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٧، قد نصّت حرفيًا على رفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق البحرية والجوية وفتح

المعابر كافة ولمدة ثلاثة أشهر. ورفعاً لأي التباس فإننا نود التأكيد على أن مجلس الجامعة قد قصد من هذه العبارة، كما تؤكد مداولاته المثبتة في المحاضر، رفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق البحرية والجوية العاملة اليوم في لبنان دون استثناء، أيًّا يكن وضعها وفي أية منطقة وجدت...».

وقد رد العماد عون في ١٩٨٩/٢/٢٨ على رسالة الأمين العام ببرقية يزعم فيها أن التدابير التي ينفذها إنما هي تطبيق للقوانين اللبنانية المرعية الإجراء ولا يمكن وصفها بالحصارات، واعتبر أن التعامل مع المرافىء غير الشرعية هو مخالفة للقوانين المحلية والدولية، ملوّحاً إلى أن موقف الجامعة ينطوي على «إعطاء صفة الشرعية اللبنانية معززة بغطاء عربي لأوضاع غير شرعية وحالات خارجة عن القانون المحلي والدولي».

وقد عقّبت على هذا الرد فوراً، في برقية للأمين العام قلت فيها:

«ذهلنا لاعتراض العماد ميشال عون على قرار مجلس وزراء الخارجيّة العرب المتعلّق بالمرافىء. وردًّا على مزاعمه يهمّنا أن نُدلي بالإيضاحات الآتية:

أولاً: يتحدّث العماد عون عن القانون والشرعية، وهو يتجاهل أنّ أكثرية الشعب اللبناني لا تعترف بدستوريّة حكمه أو شرعيّته وأن سيطرته لا تمتدّ على أكثر من ربع الأرض اللبنانية. إنّه في محاولته بسط سيطرته على طول الساحل اللبناني، بما في ذلك تلك الأقسام من الشاطىء التي تقع خارج نطاق نفوذه، إنّما يتعدّى على سلطة الحكومة اللبنانية الشرعيّة.

ثانياً: إنّ مجلس الوزراء هو الذي يمثّل السلطة الإجرائيّة الشرعيّة، وأيّ قرار يتخذه في حدود صلاحيّاته الدستوريّة والقانونية يعتبر قانونيًّا وشرعيًّا. بناءً عليه فإن قرارات حكومتنا الدستوريّة والشرعيّة هي المحكّ العمليّ لقانونيّة أيّ إجراء يتّخذ في صدد المرافىء ولشرعيّته، ولا صفة لما يسمّى حكومة عسكرية في هذا الشأن.

ثالثاً: إن إطلاق فريق الحكم العسكريّ صفة الشّرعية على مرافىء خمسة معيّنة من غير تفريق أو تحديد هو أساساً إجراء غير صحيح من الوجهة القانونيّة والنظاميّة. فبعض هذه المرافىء غير مرخّص لها بممارسة جميع النشاطات المرفئيّة. فبعضها يقتصر نشاطها على الحركة السياحيّة. وبعضها على أصناف محدّدة من حركة التجارة الخارجيّة. فإذا وُجِّهت حركة الملاحة إلى جميع هذه المرافىء من غير تصنيف أو تمييز، كما يشاء فريق الحكم العسكريّ، فسيكون في ذلك تجاوز على حدود النشاطات المرخصة لبعض تلك المرافىء.

رابعاً: إنّ حصر صفة الشرعيّة بمرافىء خمسة غير صحيح. فهناك نشاطات مرفئيّة محدّدة كان ولا يزال مسموحاً لمرافىء خاصّة أو متخصّصة ممارستها بموجب تراخيص من حكومات سابقة. من ذلك مثلاً ساحل الذوق لتفريغ الفيول أويل، وكذلك محطّة الآي بي سي في الشمال ومحطّة الزهراني في الجنوب ومحطّة الدورة شمالي بيروت وكلّها لتفريغ المحروقات. ومن ذلك أيضاً مرفأ سلعاتا للأسمدة والكيماويّات، ومرفأ شكّا للإسمنت.

خامساً: إنّ حرص العماد عون على العفّة الشرعية فيما يتعلّق بالمرافىء حصراً وفي هذا الوقت بالذات لأمر مستغرب. فقد تعايش هو مع لاشرعية المرافىء الواقعة تحت سيطرته ما يزيد على خمسة أشهر قبل أن تنفجر غيرته على تصحيح أوضاعها. فلماذا يا ترى أباح لنفسه فترة انتقاليّة ولا يستطيع أن يتصور أن سواه قد يكون أيضاً في حاجة إلى مثلها لتسوية أوضاع المرافىء التي تقع في مناطق أخرى؟... ولماذا يا ترى تنحصر عفّة العماد عون الشرعيّة بالمرافىء ولا تنسحب على مجالات أخرى يتعايش هو فيها مع الكثير من المظاهر اللاّشرعية. إنّه مثلاً يرضى حاليًا بالتعايش في منطقة سيطرته مع ثكنات لقوات غير شرعية، ومع إذاعات ومحطّات تلفزيون غير شرعيّة، ومع جبايات غير شرعيّة. ثم إنّه بعد اشتباكه مع «القوات اللبنانية» في منطقة نفوذه، ارتضى قيام هيئة مشتركة سياسيّة وعسكرية بين

قيادة الجيش و «القوات اللبنانية» في خطوة لا علاقة لها ألبتّة بقانون أو بشرعيّة.

بناءً على ما تقدّم فإنّنا نؤيّد قرار مجلس الجامعة كما جاء ونتمنى أن يتقيّد الجميع بتنفيذه في حرفيّته ضماناً لتجاوز كلّ الاشكالات، وتجنّباً لوقوع قرار مجلس الجامعة في متاهات الاجتهادات المتعارضة، وتحقيقاً للحلّ المنشود للأزمة القائمة في أسرع ما يمكن».

وهكذا توقف القتال واستمر التوتر مسيطراً، ثم شهدت الساحة جولات من الاشتباكات العنيفة والتقاصف المدفعي والصاروخي، على حساب المزيد من الضحايا والخراب والتهجير.

كل ذلك من غير طائل. فلم تلبث تلك الحرب، ما سمي حرب التحرير، ومعها كل من جرفت من البشر وما طحنت من الحجر، أن أضحت ذكْراً مشؤوماً في ذمة التاريخ.

هكذا انتهت «الحرب» من غير أن يبدأ «التحرير». ومع ذلك فقد بنى العماد عون عليها أمجاده الجوفاء. هذا حكم عهد الهوى.